

الخطوط العريضة لمنهجية إعادة اعمار مساكن المتضررين من الحرب الإسرائيلية على غزة

أكثر من عشرة أشهر مرت بعد انتهاء الحرب (العسكرية) الإسرائيلية ضد كل مقومات الحياة في قطاع غزة وما زالت الحرب مفتوحة بأشكالها المختلفة وأحد هذه الأشكال الحصار المحكم والظالم، كما خلف هذا العدوان الغاشم دماراً هائلاً طال المباني والمرافق الخاصة والعامة والبنية التحتية بالإضافة إلى تدمير مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، وتدمير وتخریب عدد هائل من المنشآت الصناعية، ومن المساجد والمستشفيات والمدارس والجامعات، ومن المشاريع الحيوية (مطار غزة، مرفأ الصيادين، آبار المياه، .. الخ).

وحتى الآن تركزت جهود إعادة الاعمار في تقديم المساعدات الإغاثية العاجلة للسكان ولأصحاب المنشآت الصناعية والزراعية وإجراء كل ما يتعلق بحصر الأضرار والتحقق منها والتخطيط والتحضير لإعادة الاعمار،

أما بالنسبة لقطاع الإسكان فمع توفر بعض مواد البناء التي تدخل من الأنفاق (وعلى الرغم من قلتها وارتفاع أسعارها) فقد تم الانطلاق في تدعيم وحماية المباني المعرضة للانهدام من أثر الدمار الذي أصابها بفعل الحرب الغاشمة، إضافة إلى إزالة أنقاض وركام المباني المدمرة ونقلها وتجميعها لإعادة استخدامها في حماية الشاطئ من التآكل وفي حماية وتدعيم مرفأ الصيادين، واستخدامها كذلك في تعبيد الطرق الزراعية.

وان الحكومة في غزة لم تأل جهداً في تقديم العون والمساعدة وبالتعاون والتنسيق مع كافة الجهات العاملة في هذا المجال من أجل التخفيف عن المتضررين وتقديم الإغاثة العاجلة سواء للسكان أو لأصحاب المصانع أو المزارع أو السيارات والورش، كما تحرص على التواصل بينها وبين المتضررين من هذه الحرب الظالمة. حيث سارعت بتقديم مساعدات عاجلة كمساعدات نقدية وإيجاريه للتخفيف عن فاقدي مساكنهم وكذلك الحال لأصحاب المزارع والمصانع.

كما أتت الوزارة عمليات الحصر الكامل للأضرار في جميع المجالات وإعداد قواعد بيانات مركزية لها، وصدرت بموجبها تقارير وخطط عامة عن وزارة التخطيط،



وإن وزارة الأشغال العامة والإسكان، وبصفتها الجهة المحورية في إعادة الاعمار قد قامت وبالتعاون مع معظم الجهات المشاركة في هذا المجال بنشاطات وفعاليات كثيرة وما زالت تقوم بالنشاطات المختلفة ومثالا لذلك:

1) حصر الأضرار وتدقيقها

مع توقف الحرب العسكرية على قطاع غزة قامت وزارة الأشغال العامة والإسكان وبالتنسيق مع البلديات ونقابة المهندسين ولجان الأحياء بتشكيل فرق عمل لحصر كافة الأضرار التي لحقت بالوحدات السكنية الخاصة والمنشآت العامة وفي البنية التحتية، وفي قطاع الإسكان تم حصر ما يزيد عن 4700 وحدة سكنية مهدمة كلياً ونحو 50,000 وحدة متضررة جزئياً (بين أضرار بالغة ومتوسطة وطفيفة).

كما قامت الوزارة بعملية تدقيق للخسائر والتأكد من وثائق الملكية والمستندات الثبوتية المطلوبة لكل مبنى سكني وتم إعداد قاعدة بيانات مرتبطة بخرائط باستخدام برامج الـ GIS تمكن الجميع من التعامل معها وتم نشرها على موقع الوزارة الإلكتروني على الشبكة العنكبوتية.

2) التقارير والخطط

تم إعداد تقرير الخسائر المباشرة التي لحقت بقطاع الإسكان والأشغال العامة، كذلك تم بلورة إطار عام لإلية إعادة اعمار غزة يشتمل على تصور متكامل لمراحل إعادة الاعمار وخطط تنفيذية لكل مرحلة ضمن محددات تعتبر أساساً لاستراتيجية إعادة اعمار غزة ومن أهم هذه المحددات:

أ- عدم القبول بأي حال من الأحوال بتفريغ المناطق والأحياء السكنية من سكانها في محيط قطاع غزة الشرقي والشمالى والجنوبى، وعدم التساوق مع سياسة الاحتلال الرامية لتفريغ هذه المناطق من سكانها خدمة لمخططاتها العدوانية.

ب- الإسراع في إعادة تسكين المشردين عن منازلهم المدمرة بعد بناء أو ترميم تلك المباني وفي نفس مواقعها الأصلية (وجميعها تعتبر ملكيات خاصة لسكانها).

ج- التقيد بأنظمة البناء المعمول بها لدى جهات الاختصاص الرسمية عند إعادة الإعمار لتحسين وتنظيم العشوائيات في المناطق المدمرة.

ث- عدم البناء على الأراضي الحكومية أو أراضي الأوقاف المتعدى عليها (أصلاً) من السكان والتي دمرها الاحتلال، وتخصيص تجمعات سكنية جديدة على أراضي حكومية مخصصة أصلاً للإسكان لاستيعاب المخالفين من المتضررين (أعدادهم محدودة جداً حسب الإحصائيات الرسمية) ج- رفض التعويض المادي كبديل عن إعادة الإعمار لما في ذلك من خطورة على مستقبل السكان ودفعهم للهجرة من قطاع غزة تساوقاً مع خطط الاحتلال الرامية لذلك.

ح- عدم القبول ببناء المباني البديلة ذات الطابق الواحد أو الطابقين سواء مؤقتة أو دائمة (باستثناء المناطق الريفية وبعد موافقة مالكيها)، نظراً لضرورة الاعتماد على التوسع الرأسي في البناء حلاً لمشاكل الارتفاع الكبير في الكثافة السكانية وندرة الأراضي الحكومية المخصصة للسكن في قطاع غزة.

خ- في كل الأحوال يجب على أي جهة ترغب في المساهمة ببناء مساكن أو أحياء سكنية في قطاع غزة، التنسيق المسبق مع وزارة الأشغال العامة والإسكان لتسهيل مهمة هذه الجهات وتنظيم العلاقة بينها وبين المواطنين، وبينها وبين الجهات الرسمية ذات العلاقة، ولضمان عدم ازدواجية الجهود أو تعارضها مع بعضها البعض.

د- ترحب وزارة الأشغال العامة والإسكان بأي ملاحظات على خططها المنشورة حول إعادة إعمار غزة وتبدي استعدادها الكامل لمناقشة هذه الملاحظات في اتجاه تطوير خطط الإعمار لما فيه صالح الوطن والمواطن.

3) التنسيق بين الوزارة والجهات المهتمة:

يتم باستمرار إجراء اللقاءات التشاورية والتنسيقية مع كافة الجهات العاملة في مجال إعادة الإعمار، ومن أبرز الجهات التي يتم التنسيق معها UNDP , UNRWA . الهيئة العربية الدولية لإعمار غزة، والعديد من المنظمات والهيئات الأهلية والخيرية، كما أن جميع المشاريع التي يتم التعاون بشأن إنجازها تساهم إلى حد بعيد في تشغيل أكبر قدر من الأيدي العاملة والتخفيف من أثر البطالة، وتعتبر دعماً تنموياً بكل معاني التنمية الاقتصادية والسكانية.



4) التدعيم والترميم:

تقوم الفرق الفنية بوزارة الأشغال العامة والإسكان وبالتعاون مع بعض الجهات الخيرية بأعمال تدعيم وترميم العديد من المباني التي تعرضت أعمدها وعناصرها الإنشائية لأضرار بالغة الأمر الذي ساهم في حماية مئات الوحدات السكنية من الهدم، وما زال العمل جاريا في هذا المجال والذي أثبت أهمية كبرى في عودة الكثيرين من المواطنين لمساكنهم التي تركوها بسبب الدمار الذي لحق بها.

4) إزالة الأنقاض

تطبيقا للخطط المعدة من قبل وزارة الأشغال العامة والإسكان تم طرح العديد من المناقصات لإزالة المباني التي تشكل خطرا على حياة السكان، كما يتم تباعا وبالتنسيق مع الجهات المختلفة طرح مناقصات لإزالة ركاب المباني المهتمة كليا، مع استمرار قيام آليات ومعدات الوزارة بدورها الرائد في هذا المجال حسب الأولويات والخطط الموضوعية وقد تم حتى الآن إزالة أكثر من 90% من المباني المدمرة في محافظتي غزة والشمال.

5) إقامة تجمعات سكنية جديدة:

تسعى وزارة الأشغال العامة والإسكان لإقامة أحياء وتجمعات سكنية جديدة في المواقع المخصصة لذلك وفق المخططات الإقليمية والمخططات التنظيمية للبلديات، لحل مشاكل العشوائيات والتعديلات على الأراضي الحكومية وأراضي الوقف من ناحية وللمساهمة في التخفيف من العجز المتراكم في قطاع الإسكان والذي بلغ ذروته بعد الحرب الأخيرة على القطاع، ولهذا الغرض أعدت الوزارة دراسات مقترحة لأحياء ومناطق سكنية جديدة وتعمل على تسويقها للجهات الراغبة في المساهمة في هذا المجال، كما تم فعلا الاتفاق مع بعض الجهات منها UNDP والهلال الأحمر التركي ومؤسسة خليجية لإقامة تجمعات سكنية جديدة، حيث يتم تسليمهم الأراضي رسميا لهذا الغرض وهم يتولون إعداد الدراسات والمخططات الهندسية بالتنسيق الكامل مع وزارة الأشغال العامة والإسكان تمهيدا للشروع في البناء فور رفع الحصار وفتح معابر القطاع معتمدين على الاستفادة من تعدد الطوابق لاستيعاب أكبر قدر من السكان على المساحات المحدودة مع مراعاة المحافظة على النسب المسموح بها عالميا في الكثافة السكانية.

6) المباني الطينية :

من منطلق تعزيز صمود أبناء قطاع غزة سعت وزارة الأشغال العامة والإسكان للبحث الجاد في البدائل الممكنة من المواد المتاحة محليا مثل الطين بأنواعه المختلفة والرمل والكركار وركام المباني المدمرة، بغرض إيجاد بدائل مؤقتة للتخفيف من معاناة المتضررين، وتواصلت الوزارة وتعاونت مع العديد من الجهات المهتمة بهذا المجال من شركات القطاع الخاص والأكاديميين والباحثين، كما شكلت لهذا الغرض من موظفيها المتخصصين وحدة مكلفة بالبحث والدراسة وإجراء التجارب لتطوير نماذج ممكنة من هذه المواد،

وقد توصلت هذه الدراسات لنتائج مقبولة مبدئيا كحلول مؤقتة وليست بديلة لكونها ذات طابق واحد أو طابقين على أكثر تعديل، كما أنها تستهلك حيز كبير من مساحة الأراضي لكبر سمك الحوائط ومحدودية أطوال الفراغات الداخلية إضافة إلى أنها لم توجد البديل في مواد التشطيب والتركيبات الداخلية (بلاط الأرضيات وبلاط جدران وأرضيات الحمامات والمطابخ، التركيبات الكهربائية، تركيبات شبكات المياه والصرف الصحي، الأبواب والنوافذ، .. الخ).

ويجري الآن العمل على تنفيذ نماذج تجريبية بطرق مختلفة، كوحدات سكنية ريفية، ومركز للشرطة، كما تجري الدراسة لإقامة مسجد، ومدرسة مع إجراء تقييم موازي للعمل لتطوير هذا الأسلوب، والذي في كل أحواله لن يكون حلا مناسباً كما أسلفنا لعدم صلاحيته لتحمل أدوار متعددة، أن هذا النوع من البناء لا يلقي قبولا من السكان وحتى الريفيون منهم، كما أن التجارب تشير لارتفاع تكاليف تنفيذ هذا النوع من المباني (على خلاف ما يسوق له البعض).

كما أنه لا زالت هناك العديد من العقبات أمام التوسع في تنفيذ هذا النوع من المنشآت مثل عمليات نقل وتشوين الطوب المنتج من الطين، أو نقل مكائن التصنيع من موقع لآخر مما يسبب إعاقة في الإنشاء ورفع لكلفة التنفيذ، كذلك صعوبة تنفيذ هذا النوع من البناء في فصل الشتاء للتأثير المباشر على الطين باعتبارها المادة الأساسية له.

ولكن من الممكن أن يكون مثل هذا الأسلوب مناسباً ومقبولاً من الجميع بل ومطلوباً بالحاح في إقامة مشاريع تراثية (متحف، محكى تاريخي، منتجع سياحي تراثي، .. الخ) وهذا بالطبع ليس من المشاريع العاجلة المطلوبة حالياً.

7) الخلاصة:

مما سبق نخلص إلى:

أ- ضرورة التوسع في أعمال الترميم وتدعيم المباني المتضررة لإعادة السكان إليها بالطرق التقليدية (المباني الإسمنتية) وخاصة وأن مواد البناء الأولية لهذا الأسلوب أصبحت متوفرة بنسب معقولة رغم ارتفاع أسعارها.

ب- التركيز قدر الإمكان في كل المشاريع (ترميم وتدعيم، إنشاء جديد، صيانة طرق، إزالة ركاب، الخ) على تشغيل أكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة، (خلق فرص عمل) للتخفيف من آثار البطالة.

ج- مساعدة الأهالي للعودة إلى أماكن سكنهم ورفض كل المحاولات التي تتساق مع الاحتلال في تفرغ المناطق المحيطة بالقطاع وجعلها مكشوفة خدمة لأهداف الاحتلال.

د- الاستمرار في الدراسة والبحث والتجربة في إيجاد حلول إبداعية بديلة أو مؤقتة تساهم في تعزيز صمود الأهالي، وعدم المبالغة في ذلك إعلامياً حتى لا نعطي رسالة بأننا نقبل أن نتكيف أو نتعايش مع الحصار الظالم، بل يجب العمل دوماً على تحدي هذا الحصار وفضحه في كل المحافل الدولية والحقوقية حتى رفعه نهائياً.

هـ- عدم القبول بأي حال من الأحوال بالتعويضات المالية بديلاً عن إعادة الأعمار (وخاصة في قطاع الإسكان طالما بقي الحصار على قطاع غزة) لأن ذلك يعتبر تساقاً مع الاحتلال للمساهمة في تهجير السكان عن قطاع غزة، ولا يشمل ذلك التعويض عن الأثاث والتجهيزات والممتلكات الأخرى.

و- تسعى وزارة الأشغال العامة والإسكان للتواصل مع كل الجهات الخيرية والنقابات والمؤسسات الدولية والمحلية لحثها على تحمل مسؤولياتها في الضغط على دولة الاحتلال للتعجيل برفع الحصار عن قطاع غزة وفتح المعابر والسماح لمواد البناء ومعدات الأعمار بالتدفق للقطاع، وكذلك السماح لكل من يرغب في المساهمة بفي عمليات الأعمار بدخول قطاع غزة وإعطائه الفرصة الكاملة لأخذ دوره الإنساني في هذا المجال.